

عقد دراسة استشارية رقم (٣٢٧ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

انه في يوم الاربعاء الموافق ٢٠٢٤/١٠/٢ تم ابرام هذا العقد بين كلاً من: مدينة نصر بصفتها أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المستفيدة من عملية " الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال استكمال الإشراف على تنفيذ أعمال الجسر الترابي (شرق النيل - العاصمة الادارية) الخط الاول من كم ٥٧ الى كم ١٢١ بطول ٦٤ كم (القطاع الثاني) " بالأمر المباشر، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته رئيس مجلس الإدارة.
(طرف أول)

ثانياً: مكتب سيكترم للاستشارات الهندسية (د/ عماد نبيل) الكائن مقره / ١٨ مدينة تبارك عمارة ١ مجموعة آيه الدور ٨ شقة ١٨ قسم البساتين - القاهرة. مأمورية ضرائب / مركز كبار الممولين للمهن الحرة ومسجل بسجل تجاري رقم / ١/٥٧٩٥ بطاقة ضريبية رقم / ٢٢٣-٨٢٦-٤٦٦ ويمثلها السيد ا. د / عماد الدين نبيل على بيومي بصفته / مدير المكتب. بطاقة رقم قومي / ٢٧٠١٢١٤٢١٠١٩٥٥.

(طرف ثاني)

تمهيد

حيث ان الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال استكمال الإشراف على تنفيذ أعمال الجسر الترابي (شرق النيل - العاصمة الادارية) الخط الاول من كم ٥٧ الى كم ١٢١ بطول ٦٤ كم (القطاع الثاني) " بالأمر المباشر. ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وابه متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات والعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول. وفي ضوء اعتماد السيد الفريق/ وزير النقل لإجراءات طرح العملية وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات بشأن الاتفاق المباشر على الخدمات الاستشارية للإشراف على تنفيذ أعمال استكمال الإشراف على تنفيذ أعمال الجسر الترابي (شرق النيل - العاصمة الادارية) الخط الاول من كم ٥٧ الى كم ١٢١ بطول ٦٤ كم (القطاع الثاني) " بالأمر المباشر ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٢.٥٧٢.٨٠٠ جنيه (فقط) وقدره إثنان مليون وخمسمائة إثنان وسبعون ألف وثمانمائة جنيه لا غير ؛ والذي تمت الترسية بناءً عليه، باعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً واستجابة للشروط والمتطلبات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة. وبعد ان اقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية ومحضر المفاوضات وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً لأحكامه.

